Language Art, 9(1): pp. 51-66, 2024, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2024.03 DOR:
فصلنامه هنر زبان، دوره ۹، شماره ۱، سال ۲۰۲۴، از صفحه ۵۱ تا ۶۶

الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى واللهجة العُمانية

د. راشد بن علي البلوشي[1]
أستاذ اللغويات المشارك (نحو وصرف اللغة العربية)
قسم اللغة الانجليزية والترجمة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،
جامعة السلطان قابوس، الخوض، سلطنة عمان.

(Received: 23 March 2023; Accepted: 17 August 2023; Published: 28 February 2024)

ملخص
تبحث هذه الورقة في مفهوم الحالات الإعرابية البنيوية للأسماء ووظيفتها النحوية وكذلك في السمات الفعلية التي تُسنِد حالة الرفع البنيوية إلى الفاعل وحالة النصب البنيوية إلى المفعول به في اللغة العربية الفصحى. وتتضمن الورقة نقداً لبعض الآراء الجديدة المطروحة (من خلال اللغويات التوليدية) حول طبيعة هذه السمات الفعلية. ومن ثَم تقدم الورقة منهجاً جديداً يأخذ في الاعتبار حقائق اللغة العربية المتعلقة بالحالات الإعرابية ويعللها بشكل وافٍ. وتبحث الورقة أيضاً في الآلية التي تعتمدها اللهجة العمانية، والتي لا تحمل أسماؤها علامات إعرابية للرفع أو النصب، في تحقيق الوظيفة التي تقوم بها علامات الرفع والنصب في اللغة العربية الفصحى. ومن ثم تطرح الورقة سؤالاً عن هذه الآلية المقترحة فيما يتعلق باللغة العربية الفصحى وتقدم له إجابة مدعومة بالأدلة اللازمة.

الكلمات الأساسية: الحالات الإعرابية للأسماء، الحالات الإعرابية للأفعال، علامات الحالات الإعرابية، علامات سمات التطابق، التناوب.

[1] E-mail: rash5222@squ.edu.om

مقدمة:

العلامات الإعرابية للأسماء في اللغة العربية الفصحى نوعان، أصلية، وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وفرعية وهي الواو والألف والياء والفتحة والكسرة.[1] يظن البعضُ أن وظيفة أو فائدة علامات إعراب الأسماء (وكذلك علامات إعراب الأفعال من رفع ونصب وجزم) تقتصر على الجانب البياني والتفوق البلاغي والجمال الموسيقي الذي تضيفه للكلام. ولكنّ النحاة العرب يقولون إن العلامات الإعرابية تتعلق بوظيفة الاسم في الجملة، أي من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً به، مثلاً (انظر النادري ١٩٩٧، ١٧). وهذا هو ما تقول به نظرية الحالات الإعرابية الحديثة[2] ، وخصوصاً فيما يتعلق بالفاعل والمفعول به.

تقول هذه النظرية بأن وظيفة الحالات الإعرابية هي التمييز بين مَن يقوم بالفعل (أي الفاعل) ومَن يقع عليه الفعل (أي المفعول به) (انظر Chomsky, 1981; Aoun, 1979). فبالنسبة للجملة رقم (١)، بدون علامات الرفع والنصب، فإنه لا يُعرَف من قام بفعل الاستقبال ومن وقع عليه فعل الاستقبال، ذلك أن حقيقة تقديم كلمة "المدير" على كلمة "المعلم" وحدها لا تكفي لأن يكون "المدير" هو الفاعل، وذلك لأن المفعول به يمكن أن يتقدم على الفاعل في اللغة العربية الفصحى، كما تبين الآية الكريمة ٦٧ من سورة طه، في (٢).

١. استقبلَ المدير المعلم.

٢. "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ". (طه: ٦٧)

ولذلك، فإن الجملة رقم (٣) تدل على أن الفاعل هو "المعلم" ولو تأخر، وأن المفعول به هو "المدير" ولو تقدم. أي أن علامات الرفع والنصب الإعرابية[3]، وهي التي تعكس الحالات الإعرابية للأسماء[4]، تزيل اللَبس عن الجملة وتوضح المعنى المراد منها من حيث فاعلها ومفعولها.[5]

٣. استقبلَ المديرَ المعلمُ.

هذه الحقائق والاستنتاجات بخصوص اللغة العربية الفصحى تقودنا إلى السؤال التالي: هل توجد علامات للرفع والنصب في اللغات الأخرى تحاكي ما تقوم به علامات الرفع والنصب في اللغة العربية الفصحى (ذلك أن معظم الباحثين يتفقون على أن الحالات الإعرابية، كمفهوم نحوي، موجودة في جميع اللغات في العالم)؟ الإجابة هي، بوجه عام، نعم، ولكن بدرجات متفاوتة. فمثلا اللغة الإنجليزية لا تحمل أسماؤها علامات للرفع والنصب، ولكن ضمائرها تفعل ذلك، كما يوضح ذلك الفرقُ بين الضمائر المتقابلة في (٤).

٤.

"him"	"he"
"her"	"she"
"us"	"we"
"them"	"they"

[1] هذه هي العلامات الإعرابية التي تتعلق بموضوع هذا البحث. انظر النادري (١٩٩٧، ص. ٢٦-٢٧) وحسن (١٩٧٤، ص. ١٠٣-١٠٥) لمزيد من التفصيل بشأن العلامات الأصلية والفرعية.

[2] Case Theory

[3] morphological case

[4] structural case

[5] نتفق مع (Legate, 2008) في أن علامات الحالات الإعرابية للأسماء (morphological case) (الأصلية الضمة والفتحة والكسرة، والفرعية الواو والألف والياء والكسرة)، والتي تظهر على الأسماء عند الكتابة أو النطق، تمثل الحالات الإعرابية المجردة (abstract structural case) التي تحملها الأسماء (أو التي تُسند إليها) عند تكوين أو توليد الجملة (derivation) من الكلمات المنفصلة، والذي يحدث في المستوى النحوي المجرد (ما يسمى بالتركيب النحوي الضيق، "narrow syntax") لتوليد الجملة.

وينطبق هذا أيضاً على اللغة الإسبانية، ذلك أن ضمير المفرد المتحدث "أنا" بالإسبانية هو "yo" في حالة الرفع و "mi" في حالة النصب. أما بالنسبة للغة اللاتينية، فإن أسماءها تحمل علامات الحالات الإعرابية، فكلمة "ماء" هي "aqua" في حالة الرفع و "aquam" في حالة النصب. وفي اللغة اللاتفية أيضاً، فإن كلمة "رجل" هي "vīrs" في حالة الرفع و "vīru" في حالة النصب. ومن هنا يتضح أن علامات الحالات الإعرابية موجودة، وإن بدرجات متفاوتة، في معظم لغات العالم، ذلك أن هناك لغات لا تحمل أسماؤها أو ضمائرها علامات للحالات الإعرابية، كاللغة الصينية مثلاً، ذلك أن ضمير الغائب المفرد للمذكر والمؤنث هو "ta" في حالتي الرفع والنصب.

وطبعاً، اللغة التي لا تحمل أسماؤها وضمائرها علامات للحالات الإعرابية لابد وأن يكون لديها من الوسائل والآليات ما يعينها على إزالة اللبس في تراكيبها اللغوية. وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: ما هي الآلية أو الوسيلة التي تعتمد عليها اللهجة العمانية، مثلاً، والتي لا تحمل اسماؤها علامات للرفع والنصب (والجر)؟ ولكن قبل أن ننتقل إلى هذا السؤال، يجب أن نوضح مصدر الحالات الإعرابية البنيوية للأسماء[١] في اللغة العربية الفصحى.

القسم الثاني يبحث في مصدر الحالات الإعرابية البنيوية للأسماء في اللغة العربية الفصحى. القسم الثالث يبحث في السمة التي تقوم بدور علامات الحالات الإعرابية في اللهجة العمانية، وفيما إذا كانت هذه السمة تقوم بهذا الدور في اللغة العربية الفصحى نفسها. القسم الرابع يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بهذه السمة ويقدم الإجابة عليه. القسم الخامس يلخص النتائج.

مصدر الحالات الإعرابية البنيوية للأسماء في اللغة العربية

تُرفعُ أسماءُ اللغة العربية وتُنصب وتُجرّ عندما تكون جزءاً من الجملة. ولكنْ، ما هو مصدر حالة الرفع البنيوية للفاعل وحالة النصب البنيوية للمفعول به في أسماء اللغة العربية؟ يُعد هذا أحدُ أهم الأسئلة في النظرية النحوية الحديثة (نظرية الحالات الإعرابية، تحديداً)، وهناك أكثر من نظرية للإجابة على هذا السؤال. سنعرضها بشكل مختصر، فيما يخص اللغة العربية. يتفق الجميع على أن ما يُسند حالة الرفع إلى الفاعل وحالة النصب إلى المفعول به في الجملة رقم (٥) هو الفعل "قرأ"، وذلك لأن وجود الفعل "قرأ" هو ما يجعل "الولد" فاعلاً (أي القارئ) و"الكتاب" مفعولاً به (أي المقروء).

٥. قرأ الولدُ الكتابَ.

ولكن السؤال الذي يهم النظرية النحوية الحديثة (والتي يسعى القائمون عليها والعاملون بها لأن تكون قادرة على توصيف وتحليل جميع اللغات في العالم بطريقة منهجية متسقة) هو أيُّ سماتِ الفعل تُعتبر مسؤولة عن إسناد الحالات الإعرابية البنيوية إلى الفاعل والمفعول به. وذلك لأن بعض الأفعال في بعض اللغات لا تُسند حالة الرفع إلى الفاعل، وتسمى هذه الأفعال بالأفعال "غير المتصرفة"، من قبيل infinitive (to read) و (reading) gerund، وذلك لأنها لا تحتوي على بعض سمات الأفعال، كما توضح الجملتان رقم (٦) و(٧).

٦. I want [*him* to leave]

٧. *Him* moving the chair annoyed me

فالأفعال "to leave" و "moving" لا تُسند حالة الرفع إلى فاعلها، ولذلك فالفاعل يظهر منصوباً "him" ("he" هو الضمير المرفوع)،[٢] وذلك لأن هذه الأفعال تخلو من سمة الزمن[٣] وكذلك من سمات التطابق[٤] بين الفعل والفاعل. والدليل على أن هذه الأفعال تخلو من سمة الزمن هو أنّ دلالتها الزمنية تتغير بتغير زمن الفعل في الجملة الرئيسية[٥] (أي الإطارية)، كما توضح الجملة رقم (٨).

٨. I wanted [him to leave]

---

[1] structural case

[٢] ذلك أن حالة النصب هي الحالة الإعرابية التلقائية، أي المكتسبة بالابتداء، في اللغة الإنجليزية (انظر Schütze, 2001).

[3] Tense feature

[4] Agreement features

[5] main clause

فالدلالة الزمنية للجملة رقم (٦) هي الحاضر[1] والدلالة الزمنية للجملة رقم (٨) هي الماضي[2]، وهي سمات الزمن التي يحتويها فعل الجملة الرئيسية ("wanted"). أي أن الفعل "to leave" لا يعكس هذا الفرق، وبالتالي فهو لا يحتوي على سمة للزمن. والدليل على أن هذه الأفعال تخلو من سمات التطابق مع الفاعل هو أنها لا تتغير بتغير سمة العدد[3] للفاعل، كما توضح الجملة رقم (٩). فالفاعل مفردٌ في الجملة رقم (٧)، وهو "him"، وبصيغة الجمع في الجملة رقم (٩)، وهو "them"، ولكن الفعل (moving) لا يتغير.

٩. Them moving the chair annoyed me

والإجابة على السؤال بشأن مصدر حالة الرفع للفاعل وحالة النصب للمفعول به تقود إلى سؤال آخر مهم وهو عن أنواع الحالات الإعرابية التي تُسنَد إلى الأسماء في اللغة العربية الفصحى. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحقائق اللغوية ذات الصلة، فسيتضح لنا أن الأسماء في اللغة العربية تظهر بثلاثة أنواع من الحالات الإعرابية، بناء على طبيعة العلاقة بين هذه الأسماء وبين ما يُسنِد إليها حالاتها الإعرابية. وهذه الأنواع هي الحالات الإعرابية البنيوية[4] والحالات الإعرابية المعجمية[5] والحالات الإعرابية التلقائية[6] (انظر البلوشي، ٢٠٢٠).[7] ولكنّ هذا البحث سيقتصر على الحالات الإعرابية البنيوية، وخصوصاً تلك التي تُسند إلى الفاعل والمفعول به.[8]

تقول إحدى النظريات إنّ ما يُسنِد حالة الرفع البنيوية إلى الفاعل وحالة النصب البنيوية إلى المفعول به هو سمة الزمن[9]، أي من حيث كونِ الفعل دالاً على الزمن الماضي أو الحاضر (مثلاً، "قرأ" أو "يقرأ") (انظر Chomsky, 1980; Pesetsky & Torrego, 2001; 2004). وتختلف هذه المصادر في أن (Chomsky, 1980) لا يقول بعلاقة بين سمة الزمن وحالة النصب، وإنما بعلاقة بين سمة الزمن وحالة الرفع فقط. فإذا نُزِعت هذه السمة من الفعل (وهو ما يجعله "غير متصرف"، infinitive أو gerund) فإنه لا يُسنِد حالة الرفع إلى الفاعل، وقد ثبت صحة هذه النظرية على كثير من اللغات، ومنها اللغة الإنجليزية (كما وضحنا سابقاً).

ولكن يبدو أن الأفعال في اللغة العربية يمكن أن تُسند الحالات الإعرابية الصحيحة إلى الفاعل والمفعول به بدون أن يدل الفعل على الزمن الماضي أو الحاضر. وهذه هي حالة الفعل في صيغة الأمر، كما تشير الآيتان الكريمتان، ٣٥ من سورة البقرة في (١٠)، و٤٢ من سورة طه في (١١)، ذلك أن الفاعل يظهر مرفوعاً بالضمة والمفعول به يظهر منصوباً بالفتحة. جدير بالذكر أنّ تركيب الأمر لا يحتوي على سمة للزمن، وإنما على سمة ل "وجه الفعل"[10] (انظر مثلاً Bennis, 2007; Rupp, 1999; Han, 1998; Henry, 1995; Zanuttini, 1991).أيضاً، الاستقبال (أو الزمن المستقبل، والذي يدل عليه فعل الأمر) لا يُعتبر من سمات الزمن للفعل، بل من سمات وجه

---

[1] present tense

[2] past tense

[3] number feature

[4] structural case

[5] lexical case

[6] default case

[7] هذا طبعاً بالإضافة إلى الحالات الإعرابية الذاتية، وهو ما يظهر على الأسماء التي تعتمد شكلاً واحداً أو حالة واحدة بغض النظر عن موقعها في الجملة، وهي الأسماء المبنية، كالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال والمركب من الأعداد والظروف والأحوال وغيرها، ولن نتطرق إلى هذه الحالات في هذا البحث.

[8] الحالة الإعرابية المعجمية هي ما نراه على اسم "إنّ" وأخواتها وخبر "كانَ" وأخواتها ومفعولي "ظنَّ" وأخواتها، والتي لا تربطها علاقة نحوية أو صرفية أو معنوية بالاسم أو الصفة التي تُسند إليها حالة النصب (انظر Al-Balushi, 2011; 2016; 2019)، أي حالة النسخ، وهي النصب في اللغة العربية الفصحى (انظر Soltan, 2007). والحالة الإعرابية التلقائية هي تلك المكتسبة بالابتداء، أي عندما لا يسبق الاسمَ رافعٌ أو ناصبٌ أو جارٌ، وهي الرفع في اللغة العربية الفصحى (انظر Ouhalla, 1994; Mohammad, 1990; 2000).

[9] Tense

[10] "وجه الفعل" هو المرادف العربي لمصطلح Mood بحسب (Fassi Fehri, 2009, p. 198).

الفعل (انظر Cowper, 2005).

١٠. "اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ". (البقرة: ٣٥)

١١. "اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي". (طه: ٤٢)

وتقول نظرية أخرى إن السمة الفعلية التي تُسند الحالات الإعرابية البنيوية إلى الفاعل والمفعول به هي التطابق[1] بين الفعل والفاعل (وكذلك بين الفعل والمفعول به في بعض اللغات) في سمات العدد (مفرد أو مثنى أو جمع) والنوع[2] (مذكر أو مؤنث، أو محايد في بعض اللغات) والشخص[3] (متكلم أو مخاطب أو غائب) (انظر Schütze, 1997; Chomsky, 1981; 2001; George & Kornfilt, 1981). فحيثما وُجد التطابق بين الفعل والفاعل، أسند الفعل حالة الرفع إلى الفاعل (وحيثما وجد التطابق بين الفعل والمفعول به، أسند الفعل حالة النصب إلى المفعول به). ويقول بعض رواد هذه النظرية إن التطابق مع الفاعل والمفعول به يجب أن يكون كاملاً، أما إذا كان التطابق غير كامل (أي "defective") فإن الفعل لا يُسنِد حالة الرفع إلى الفاعل (ولا حالة النصب إلى المفعول به)، وهو ما يقول به (Chomsky, 2001).

ولكن يبدو أن الفعل في اللغة العربية يمكن أن يُسنِد حالة الرفع إلى الفاعل (وحالة النصب إلى المفعول به) في غياب التطابق الكامل، كما توضح الآيتان الكريمتان، العاشرة من سورة الممتحنة في (١٢)، و١٠٥ من سورة آل عمران في (١٣)، ذلك أنّ التطابق بين الفعل والفاعل في سمة الشخص فقط (بسِمة "الغائب")، وليس في سمتي العدد والنوع، فالفعل مفرد مذكر وأما الفاعل فجمع مؤنث.

١٢. "إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ". (الممتحنة: ١٠)

١٣. "وجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ". (آل عمران: ١٠٥)

ولو كانت هذه النظرية صحيحة بخصوص مصدر الحالات الإعرابية البنيوية في اللغة العربية الفصحى لكانت الجملتان رقم (١٤) و(١٥) صحيحتين، ذلك أن التطابق بين الفعل والفاعل مكتمل، ولكنهما لاحنتان (أي خاطئتان لغوياً)، كما يدل على ذلك اصطلاحاً النجمة.[4]

١٤. * قرأوا الطلابُ الكتابَ.

١٥. * قرأْنَ الطالباتُ الكتابَ.

وتقول نظرية أخرى بأن مصدر الحالات الإعرابية للفاعل (أي الرفع) والمفعول به (أي النصب) هو الحالات الإعرابية للأفعال (رفعاً ونصباً وجزماً) (انظر Al-Balushi, 2011; 2016; 2019)، وهي الحالات الخاصة بالفعل المضارع.[5] ولكنّ الفعل الماضي مبنٍ على الفتح. هذا صحيح، ولكن الفعل الماضي، رغم أنه لا يغير شكل آخره (فهو

---

[1] Agreement

[2] gender

[3] person

[4] وهاتان الجملتان صحيحتان لغوياً، ولكن ليس في اللغة العربية الفصحى، وإنما في لهجة "أكلوني البراغيث"، والتي تحدثت بها قبائل طيء وبالحارث وأزد شنوءة، ومن أمثلتها الآية الكريمة الثالثة من سورة الأنبياء في (١) والحديث الشريف في (٢) والشاهد في رقم (٣).

١. "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا". (الأنبياء: ٣)

٢. "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار".

٣. رأين الغواني الشيب لاح بعارضي.

ولو كانت هذه النظرية صحيحة بشأن اللغة العربية لكانت هذه اللهجة العربية هي السائدة في كتاب الله وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك في التراث الأدبي والثقافي العربي، ولكنها ليست كذلك.

[5] فكرةُ أن الأفعال في اللغة العربية الفصحى، بخلاف مثيلاتها في كثير من لغات العالم، لها حالات إعرابية على غرار تلك التي تُسنَد إلى الأسماء وتظهر عليها تدعمها بعض الحقائق. أولاً، كما هو الحال بالنسبة للأسماء، فإن الأفعال تُسنَد إليها حالاتها الإعرابية عندما تأتي بعد الأدوات التي تمنحها هذه الحالات، باستثناء حالة الرفع في الأفعال، والتي لا تحتاج إلى أدوات لتسندها (فتكون تلقائية)، ويقابلها حالة الرفع في الأسماء، والتي أحياناً لا تحتاج إلى أفعال لتسندها، أي أن حالتي الرفع

يلزم حركة واحدة وهي الفتح)، إلا أنه لا يختلف عن الفعل المضارع من حيث موقعه في الجملة. فالفعل الماضي يوجد في بداية الجملة (قبل الفاعل) أو بعد المبتدأ مباشرة حيث لا تسبقه أدوات أو حروف تدل على الزمن، كما توضح الجملتان رقم (١٦) و(١٧) على التوالي، ويدل على وقوع الفعل ولكن في الزمن الماضي، وبذلك فهو يشبه المرفوع من المضارع (والذي يدل على وقوع الفعل في الزمن الحاضر). يقول (Wright 1896, 51-52) إن الفعل الماضي والفعل المضارع في العربية يشتركان في صيغة "الوجه البياني"[1] للفعل (أي صيغة الرفع). ويقول (Fassi Fehri 1993, 83-84) إن الفعل الماضي في العربية غالباً ما يُستخدم للدلالة على "الوجه البياني" للفعل، والذي يختص به المرفوع من المضارع.

١٦. قرأَ الطالبُ الكتابَ.

١٧. الطالبُ قرأَ الكتابَ.

أيضاً، مثل المنصوب من الفعل المضارع، فإن الفعل الماضي يمكن أن يتبع "أنْ" وكذلك "حتى"، كما توضح الجملة رقم (١٨) والآية الكريمة ١٤٨ من سورة الأنعام في (١٩). وكذلك مثل المجزوم من المضارع، فإن الماضي يمكن أن يتبع "إنْ" و"أين"، كما توضح الجملتان رقم (٢٠) و(٢١) على التوالي. ولذلك فالفعل الماضي يختلف عن المضارع من حيث شكله الظاهري فقط، أما تركيبه الصرفي وسماته النحوية فتشبه تركيب الفعل المضارع وسماته.

١٨. أقلقني أنْ خسرنا المباراة الافتتاحية.

١٩. "كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا" (الأنعام: ١٤٨)

٢٠. إنْ نجحتَ ستحصل على الوظيفة.

٢١. أين ذهبَ الأولادُ؟

أي أن الفعل الماضي يمكن أن يتواجد في نفس المواقع والسياقات والتراكيب اللغوية التي يتواجد فيها الفعل المضارع، ولذلك يمكن القول إنّ له أيضاً حالة إعرابية. فحالات الأفعال الإعرابية التي نتكلم عنها هنا لا تخص فقط علامات الضمة والفتحة والسكون وإنما هي حالات ذات قيمة صرفية تتجلى في قدرة الفعل على الظهور بسمات الأفعال في تراكيب معينة، وكذلك قيمة نحوية تتجلى في قدرة الفعل على إسناد حالة الرفع إلى فاعله وحالة النصب إلى مفعوله.

ووجدنا أن الحالة الإعرابية للأفعال (من رفع ونصب وجزم) هي السمة الفعلية الوحيدة في اللغة العربية التي تتواجد حيثما تواجدت الحالات الإعرابية للفاعل والمفعول به. ولذلك قلنا بالسببية، فوجود الحالات الإعرابية للأفعال[2] يؤدي إلى وجود الحالات الإعرابية للفاعل والمفعول به، وهي الحالات الإعرابية البنيوية.

ولذلك فإن هناك سبباً جديداً للاستغراب والإحساس بأن الجملة رقم (٢٢) لاحنة، وهو أن الفاعل تنقصه علامة حالته الإعرابية (وهي الضمة) وكذلك المفعول به تنقصه علامة حالته الإعرابية (وهي الفتحة) في وجود السمة الفعلية المسؤولة عن إسناد هذه الحالات الإعرابية، وهي الحالة الإعرابية للفعل (الرفع في هذه الحالة)،

للأفعال والأسماء يمكن أن تكون تلقائيةً. ثانياً، يدعم هذه الفكرةَ أيضاً التشابه بين علامات حالة الرفع في الأفعال وعلامات حالة الرفع في الأسماء، وكذلك التشابه بين علامات حالة النصب في الأفعال المفردة وعلامات حالة النصب في الأسماء المفردة، وقد قدم (Al-Balushi, 2013) تحليلاً وتعليلاً لهذا التشابه. ثالثاً، ويدعم هذه الفكرةَ أيضاً حقيقة أن كلاً من حالتي النصب والجزم لها أدوات خاصة تسندها، أي أنها تُسنَد في مواقع معينة، مثل ما أن حالتي الرفع والنصب في الأسماء تُسند في مواقع محددة في الجملة، ذلك أن حالة الرفع تُسنَد إلى ما يوجد في موقع الفاعل وحالة النصب تسند إلى ما يوجد في موقع المفعول به، ولكن إذا غاب الفاعل وغابت معه القدرة على إسناد حالة النصب (كما يقول Burzio, 1986 في شأن الأفعال المبنية للمجهول)، فإن المفعول به يُمنح حالة الرفع، وهو ما يعطينا نائب الفاعل. رابعاً، وما يؤكد أن الأفعال في العربية تُمنح حالات إعرابية على غرار تلك التي تسند إلى الأسماء هو حقيقة أن الأدوات المانحة لهذه الحالات الإعرابية لابد وأن يأتي بعدها أفعالٌ فقط، ولا يمكن أن يأتي بعدها أسماءٌ أو صفاتٌ أو حروفٌ أو أحوالٌ مثلاً.

[1] Indicative Mood

[2] verbal case

وذلك بالإضافة إلى السبب المتعارف عليه للاستغراب من هذه الجملة، وهو أننا نتحدث بلهجتين في نفس الجملة، فننطق بالفعل باللغة العربية الفصحى (أي مُشَكَّلاً) وننطق بالفاعل والمفعول به باللهجة العامية (أي بدون علامتي الرفع والنصب).

٢٢. يُشاهِدُ الأولادْ المباراة.

وما يدل على أن الحالات الإعرابية البنيوية، مثل تلك التي تُسنَد إلى الفاعل والمفعول به ونائب الفاعل (وهي العناصر التي ترتبط بالفعل معنوياً، وبذلك تُكوِّنُ "مبناه النحوي")، لا يمكن أن توجد إلا في وجود الفعل هو أن الجملة التي ليس فيها فعل، كالجملة الإسمية رقم (٢٣)، ليست فيها حالات إعرابية بنيوية، وذلك لأن المبتدأ والخبر يُرفعان بالابتداء (انظر Al-Balushi, 2011; 2016; 2019; Soltan, 2007)، أي بالحالة الإعرابية التلقائية، وهو ما يُرفعان به عندما يكونان خارج الجملة، ذلك أننا نقول "الطالبُ"، ولا نقول "الطالبَ" أو "الطالبِ"، وكذلك نقول "مجتهدٌ" ولا نقول "مجتهداً" أو "مجتهدِ".

٢٣. الطالبُ مجتهدٌ.

والقول بأن مصدر الحالات الإعرابية التي تُسنَد إلى الفاعل والمفعول به (وكذلك إلى نائب الفاعل) هو الحالات الإعرابية التي تحملها الأفعال يعني أن هناك فرقاً كبيراً بين الحالات الإعرابية للفاعل والمفعول به (ونائب الفاعل) وهي أركان هذه الأفعال (ذلك أنّ البناء الصرفي والنحوي والمعنوي لفعل مثل "قرأ" لا يصح إلا بوجود "قارئ" و"مقروء")، وبين الحالات الإعرابية التي يحملها المبتدأ والخبر في غياب "إنَّ" وأخواتها و "كانَ" وأخواتها، كما في الجملة رقم (٢٣)، أو حتى في وجودهما، كما في الجملتين رقم (٢٤) و(٢٥)، ذلك أن المبتدأ والخبر لا يُعتبران من أركان "إنَّ" أو "كانَ" (انظر البلوشي، ٢٠٢٠). ولذلك فإن حالة النصب التي تُسندها "إنَّ" وأخواتها إلى المبتدأ "الطالبَ" وحالة النصب التي تسندها "كانَ" وأخواتها إلى الخبر "مجتهداً" تختلف عن حالة النصب التي يسندها الفعل إلى المفعول به.

٢٤. إنَّ الطالبَ مجتهدٌ.

٢٥. كانَ الطالبُ مجتهداً.

ونعتمد هنا فرضية أن "إنَّ" وأخواتها لا تُسند حالة الرفع إلى الخبر، بل يظل على حالة الرفع التلقائي (بالابتداء) التي كان عليها قبل دخول "إنَّ" وأخواتها على الجملة، وكذلك "كانَ" وأخواتها لا تُسند حالة الرفع إلى المبتدأ، بل يظل على حالة الرفع التلقائي التي كان عليها قبل دخول "كانَ" وأخواتها على الجملة (انظرAl-Balushi, 2019)، وذلك لغياب العلاقة النحوية وكذلك المعنوية بين هذه النواسخ وبين الأسماء والصفات التي تأتي بعدها، ذلك أن الخبر يظل خبراً للمبتدأ (وليس ل "إنَّ" أو ل "كانَ" لأنه لا يُخبر عنهما وإنما يُخبر عن المبتدأ)، وكذلك المبتدأ يظل مبتدأً ولا تربطه ب "إنَّ" أو ب "كانَ" أي علاقة نحوية أو معنوية (وتسميات "اسم إنَّ" و"خبر إنَّ" و"اسم كانَ" و"خبر كانَ" ليست لها قيمة نظرية)، ذلك أن العلاقة تظل بين المبتدأ والخبر الذي يخبر عنه، ويظل دور "إنَّ" هو توكيد هذه العلاقة، ويظل دور "كانَ" هو إثباتها في الزمن الماضي فقط.

ولذلك وجب التمييز بين الحالات الإعرابية "البنيوية"[1] والتي تُسنَد إلى الفاعل والمفعول به ونائب الفاعل (لأن هذه الأسماء تكمل "بناء" الفعل)، وبين الحالات الإعرابية "المعجمية"[2]، والتي تسندها أدوات مثل "إنَّ" وأخواتها و "كانَ" وأخواتها (على سبيل "النسخ") (انظر Ryding, 2005)، والتي ليست لها أركان صرفية أو نحوية أو معنوية، وكذلك بين الحالات الإعرابية "التلقائية"[3]، وهي ما اكتسبه اسمٌ ما لأنه لم يسبقه رافع أو ناصب أو جار (انظر Soltan, 2007; Schütze, 2001).

[1] structural case

[2] lexical case

[3] default case

ما يقوم بوظيفة علامات الحالات الإعرابية في اللهجة العمانية

وإذا كان دور علامات الرفع والنصب الإعرابية البنيوية في اللغة العربية الفصحى هو إزالة اللبس من حيث هوية الفاعل والمفعول به في تراكيبها اللغوية المختلفة، فما الذي يقوم بدور هذه العلامات في اللهجة العمانية (أو في غيرها من اللهجات العربية)، والتي لا تحتوي على علامات رفع للفاعل ونصب للمفعول به؟

فيما يخص اللهجة العمانية، فإنه يبدو أن ما يقوم بوظيفة علامات الحالات الإعرابية في التمييز بين مَن يقوم بالفعل ومَن يقع عليه الفعل هو علامات سمات التطابق[1] بين الفعل والفاعل وكذلك بين الفعل والمفعول به (انظر Al-Balushi, 2018). فمثلاً، الجملة رقم (٢٦) تدل على أنّ مَن قام بفعل المشاهدة هم "الأولاد" وأن مَن وقع عليه فعل المشاهدة هم "البنات"، وهذا ليس لأن كلمة "الأولاد" سبقت كلمة "البنات" في الجملة، وذلك لأننا نستخلص نفس المعنى من الجملة رقم (٢٧) والتي تسبق فيها كلمة "البنات" كلمة "الأولاد".

٢٦. شافُوهِنْ الأولاد البنات.

٢٧. شافُوهِنْ البنات الأولاد.

فالسر في ذلك هو ترتيب علامات سمات التطابق مع الفاعل والمفعول به أو موقعها في تركيب الفعل (أي بعد جذر الفعل)، فعلامة سمة التطابق مع الفاعل، وهي واو الجماعة (وُ)، تسبق علامة سمة التطابق مع المفعول به، وهي هاء الغائب مع نون النسوة (هِنْ). وذلك لأن هذا الترتيب هو الوحيد المسموح به في اللهجة العمانية (وغيرها من اللهجات العربية، بما في ذلك العربية الفصحى). فإذا أردنا أن نعكس الترتيب بين علامات سمات التطابق، فإن النتيجة ستكون جملاً لاحنة، كما توضح الجملتان رقم (٢٨) و(٢٩).

٢٨.* شافهِنْوُ الأولاد البنات.

٢٩.* شافهِنْوُ البنات الأولاد.

والشيء نفسُه يقال عن الجملة رقم (٣٠)، فكلمة "البنات" هي الفاعل رغم تأخرها وكلمة "الأولاد" هي المفعول به رغم تقدمها، وذلك لأن علامة سمات التطابق مع "البنات"، وهي نون النسوة (نْ)، تسبق علامة سمات التطابق مع "الأولاد"، وهي ضمير الجمع للغائب المذكر (هُمْ) في تركيب الفعل.

٣٠. كَلَّمِنْهُمْ الأولاد البنات.

من هنا يتضح أنّ "علامات سمات التطابق" في اللهجة العمانية تقوم بما تقوم به "علامات الحالات الإعرابية" في اللغة العربية الفصحى، أو "تنوب" عنها في هذا الدور أو في هذه الوظيفة فيما يخص اللهجة العمانية. وهذا بدوره يقودنا إلى السؤال التالي: إذا كانت علامات سمات التطابق تنوب عن علامات الحالات الإعرابية في إزالة اللبس بشأن من يقوم بالفعل ومن يقع عليه الفعل في اللهجة العمانية، فهل تقوم علامات سمات التطابق بهذا الدور في اللغة العربية الفصحى نفسها أيضاً؟

الإجابة هي نعم، ويتضح هذا عند غياب علامات الحالات الإعرابية، والذي يتحقق في اللغة العربية الفصحى بغياب الأسماء التي تحمل هذه العلامات. فمثلاً، إذا غابت الكلمة التي تقوم مقام الفاعل، وجب ذكرُ علامة التطابق معها وذلك لغياب علامة الحالة الإعرابية بغياب الفاعل، كما في الجملة رقم (٣١)، حيث وجب وجود "واو الجماعة" لتدل على أن الفاعل هو جمع مذكر. ولا يمكن ذكر الاثنين معاً، علامة سمات التطابق (أي واو الجماعة) والكلمة التي تحمل علامة الحالة الإعرابية (الأولادُ، مثلاً)، ولذلك فالجملة رقم (٣٢) جملة لاحنة في العربية الفصحى.

٣١. كَلَّمُوا المُعلماتِ.

٣٢.* كَلَّمُوا الاولادُ المعلماتِ.

والكلام نفسه يقال عن الجملة رقم (٣٣)، فعند غياب علامة الحالة الإعرابية للمفعول به (بغياب المفعول به)، وجب ذكر علامة سمات التطابق مع المفعول به (وهي هاء الغائب مع نون النسوة، أو ضمير الجمع للغائب

[1] Agreement morphemes

المؤنث، هُنَّ). ولا يمكن ذكر الاثنين معاً (أي علامة سمات التطابق وعلامة الحالة الإعرابية للمفعول به) في الجملة، ولذلك فإن الجملة رقم (٣٤) تعتبر جملة لاحنة في اللغة العربية الفصحى.[١]

٣٣. كَلَّمُوهُنَّ الأولادُ.

٣٤.* كَلَّمُوهُنَّ الأولادُ المعلماتِ.

وهذا يدلل على علاقة "التناوب" التي نقول بها بين العلامات الإعرابية لحالتي الرفع والنصب وعلامات سمات التطابق مع الفاعل والمفعول به كما تظهر في تركيب الفعل. ولكن ما نقوله بشأن هذه العلاقة فيما يخص اللغة العربية الفصحى يقودنا إلى السؤال الذي نناقشه في القسم التالي.

هل تنوب علامات سمات التطابق عن علامات الحالات الإعرابية أم عن الأسماء نفسها؟

الطرح المقدم بخصوص علاقة "التناوب" بين علامات سمات التطابق في اللهجة العمانية وعلامات الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى يقود إلى السؤال التالي: هل وجوبُ وجودِ علامات سمات التطابق على الفعل سببه غيابُ علامات الحالات الإعرابية للأسماء، كما نقول هنا (وهو ما يدعم نظرية "التناوب" بين علامات سمات التطابق وعلامات الحالات الإعرابية)، أو أن سببه غياب الأسماء (التي تحمل الحالات الإعرابية)، وهو ما يمكن أن يدحض ما نقوله بوجود التناوب بين علامات سمات التطابق وعلامات الحالات الإعرابية، في اللغة نفسها أو بين لهجاتها أو كذلك بين اللغات المختلفة. وبتعبير آخر، هل هناك من تركيب في اللغة العربية الفصحى يجب فيه ذكر علامات سمات التطابق مع وجود الأسماء المعنية أو ما ينوب عنها في ظل غياب علامات الحالات الإعرابية؟

الإجابة هي نعم، كما يوضح تركيب الأمر في اللغة العربية، في الجملة رقم (٣٥)، وهو أمر موجّه لجمع من الإناث. ففي هذه الجملة غاب الفاعل ومعه علامة حالته الإعرابية (وهي الضمة) ولذلك وجب وجود علامة سمات التطابق (نون النسوة) على الفعل، وهو المتوقع بناء على ما تقدم.

٣٥. أُكتبنَ الواجبَ!

ولكن، حتى إذا حضر الفاعل، وفي هذه الحالة فإن الفاعل هو ضمير المخاطب للجمع المؤنث، وهو "أنتنّ"، كما في الجملة رقم (٣٦)، فإنه يجب وجودُ علامة سمات التطابق ولا يجوز حذفها لوجود الفاعل، وذلك لغياب علامة الحالة الإعرابية من هذا الفاعل، ذلك أن الضمائر في اللغة العربية لا تحمل علامات الحالات الإعرابية. ولذلك فإن الجملة رقم (٣٧)، حيث حُذفت علامة سمات التطابق مع الفاعل من الفعل في وجود الفاعل، تعتبر لاحنة في اللغة العربية.

٣٦. أُكتبنَ أنتنّ الواجبَ!

٣٧.* أكتبْ أنتنّ الواجبَ!

وهذا يدل دلالة واضحة على أن علامة سمات التطابق إنما وُجدت لتنوب عن علامة الحالة الإعرابية والتي لا تظهر على الفاعل الضمير. ويدل على ذلك أيضاً التركيب الآخر للأمر في اللغة العربية، كما في الجملة رقم (٣٨)، وهو تركيب يسمح بأن يكون الفاعل أسماً يدل على غائب (وليس فقط ضميراً مخاطباً).

٣٨. لِتكتبْ البناتُ الواجبَ!

---

[١] يطلق نحاة اللغة العربية مسمى أو مصطلح "الضمائر المتصلة" على ما أطلقنا عليه في هذا القسم من البحث مسمى "علامات سمات التطابق" بين الفعل والفاعل وكذلك بين الفعل والمفعول به. في الحقيقة لا أود أن أنقل النقاش إلى هذا الموضوع لأنه ليس موضوع هذا البحث، ولكني أعتقد أن هذه العلامات ليست ضمائر، وذلك لسببين. أولاً، لا تنوب عنها الضمائر، كما توضح جملة تركيب الأمر في رقم (١)، ذلك أن الجملة لاحنة رغم وجود الضمير المنفصل في حالة غياب ما يسمى بالضمير المتصل. ثانياً، لو كانت هذه العلامات ضمائر لكانت جملة الأمر في رقم (٢) لاحنة، لأنه لا يمكن أن يوجد ضميران لنفس الفاعل في الجملة الواحدة، ولكنها صحيحة.

١.* اقرأ أنتنّ الكتابَ!

٢. اقرأنَ أنتنّ الكتابَ!

وهنا نلاحظ أنه عندما تمكن تركيب الأمر من أن يكون له فاعلٌ يمكنه أن يحمل علامة حالته الإعرابية (وهي الضمة)، وجب حذف علامة سمات التطابق مع الفاعل من الفعل. ولذلك فإن الجملة رقم (٣٩) تعتبر لاحنة في اللغة العربية، وذلك لأن المتناوبيْن (علامة سمات التطابق وعلامة الحالة الإعرابية)، بحسب طرحنا، وُجدا معاً. وتشير المقارنة بين الجملتين رقم (٤٠) و(٤١) إلى وجوب وجود علامة سمات التطابق على الفعل في تركيب الأمر هذا عندما يكون الفاعل ضميراً، أي غير قادر على حمل علامة حالته الإعرابية.

٣٩.* لِتكتبَنَ البناتُ الواجبَ!

٤٠. لِتكتبنَ هُنَّ الواجبَ!

٤١.* لِتكتبْ هُنَّ الواجبَ!

ويدل هذا على أن هذين العنصرين الصرفيين (علامات سمات التطابق وعلامات الحالات الإعرابية) يقومان بنفس الوظيفة، وهي، كما أسلفنا، إزالة اللبس والتمييز بين الفاعل والمفعول به في الجملة العربية. وتوضح الجمل رقم (٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) وجوب وجود علامات سمات التطابق في غياب علامات الحالات الإعرابية في اللغة العربية عموماً (انظر Al-Balushi, 2018).

٤٢. كتبتم أنتم الرسالةَ.

٤٣.* كتب أنتم الرسالةَ.

٤٤. قرأنا نحن الكتابَ.

٤٥.* قرأ نحن الكتابَ.

ويقود هذا إلى السؤال عما إذا كانت علامات التطابق تقوم بنفس الوظيفة في اللهجات العربية الأخرى؟ بما أن الأفعال في معظم اللهجات العربية الأخرى لا تحمل علامات سمات التطابق مع المفعول به، بل علامات سمات التطابق مع الفاعل فقط، كما تشير الجملتان رقم (٤٦) و(٤٧) من اللهجة المصرية، فإنه يمكننا القول بأن هذا كافٍ لإزالة اللبس. وذلك لأن علامات سمات التطابق مع الفاعل ستحدد الفاعل من بين الاسمين اللذين يأتيان بعد الفعل، وبذلك فإن الاسم الذي ليست له علامات سمات تطابق مع الفعل يكون هو المفعول به.

٤٦. الوِلاد بيْحِبّو الشوكلاطة.

٤٧.* الوِلاد بيْحِبّوها الشوكلاطة.

جدير بالذكر أن اللهجة العربية الأخرى التي يحمل فيها الفعل علامات سمات تطابق مع الفاعل والمفعول به هي اللهجة السورية، ولكن المفعول به يكون مسبوقاً بحرف الجر "اللام"، كما توضح المقارنة بين الجملتين رقم (٤٨) و(٤٩). وتكون الواو (المنقلبة عن هاء الضمير المفرد، كما في "شِفْتُه" في اللهجة العمانية) هي علامة سمة التطابق مع المفعول به في غياب علامة حالته الإعرابية.

٤٨. شِفْتُو لأحمد.

٤٩.* شِفْتُو أحمد.

تبقى هناك قضية واحدة لابد من ذكرها والتوضيح بشأنها، وهي تخص الأسماء المنتهية بالياء، ك "القاضي"، أو بالألف الممدودة، ك "هدايا"، أو بالألف المقصورة، ك "الفتى"، كما في الجمل رقم (٥٠) و(٥١) و(٥٢)، على التوالي.

٥٠. رأت المسجونةُ القاضي.

٥١. اشترت المرأةُ الهدايا.

٥٢. كافأ المعلمُ الفتى.

فهذه الأسماء لا تحمل علامات لحالاتها الإعرابية (وهي الفتحة للنصب على المفعول)، ولكن الأفعال أيضاً لا تحمل علامات سمات التطابق معها، ذلك أن وجود علامات سمات التطابق مع هذه الأسماء على الفعل في اللغة العربية الفصحى يؤدي إلى اللحن اللغوي، كما تشير الجمل في رقم (٥٣) و(٥٤) و(٥٥)، على التوالي.

٥٣.* رأته المسجونةُ القاضي.

٥٤.* اشترتها المرأةُ الهدايا.

٥٥.* كافأه المعلمُ الفتى.

سنقول إن السبب في ذلك ليس نحوياً أو صرفياً، ولذلك فهو لا يشكّل مشكلة للطرح المقدم في هذا البحث فيما يخص علاقة التناوب بين علامات سمات التطابق وعلامات الحالات الإعرابية، وإنما صوتي، يتعلق بالسمات الصوتية لهذه الأنواع من الكلمات في اللغة العربية. وذلك لأنه لا يمكن للضمة أو الفتحة أو الكسرة أن تظهر على ياء المد (أو الياء المدية، كما في "القاضي") أو الألف الممدودة أو المقصورة.

وللتدليل على أن السبب في ذلك ليس نحوياً أو صرفياً وإنما صوتي، وهي مسألة تتعلق بآليات النطق والقيود على تتابع الأصوات في اللغات[1]، فإنه يمكن لهذه الكلمات أن تظهر بعلامات حالاتها الإعرابية إذا ما جُمعت أو أفرِدت (حيث تتغير السمات الصوتية لأواخرها فتتمكن من حمل علامة الحالة الإعرابية)، كما تشير الجمل في رقم (٥٦) و(٥٧) و(٥٨)، وهو ما يُبرر غياب علامات سمات التطابق مع المفعول به من الفعل في الجمل رقم (٥٠) و(٥١) و(٥٢).

٥٦. رأت المسجونةُ القضاةَ.

٥٧. اشترت المرأةُ الهديةَ.

٥٨. كافأ المعلمُ الفتيةَ.

فبخلاف هذه الأسماء (من قبيل "القاضي" و"الهدايا" و"الفتى")، فإن الضمائر في اللغة العربية "مبنية"، لا معربة (انظر النادري ١٩٩٧، ١٩)، ولذلك وجب ذكرُ علامات سمات التطابق معها، ذلك أنها لا تحمل علامات حالاتها الإعرابية أبداً.

النتائج

مما سبق يتضح أن الأفعال يمكن أن يكون لها حالات إعرابية[2] مماثلة لتلك التي نراها على الأسماء[3]، ويتضح كذلك أن مصدر الحالات الإعرابية للأسماء في اللغة العربية هو الحالات الإعرابية للأفعال (بخلاف الأقوال السائدة) كسمة فعلية مُميِّزة للأفعال توجد متى ما وجدت الحالات الإعرابية البنيوية. والقول بأن للأفعال حالات إعرابية على غرار الأسماء ورد في أكثر من عمل (انظر Fabb, 1984; Zagona, 1982; Roeper & Vergnaud. 1980 ;Roberts, 1985a; 1985b). أيضاً، يتضح أنه لا بد لنا من التمييز بين الحالات الإعرابية البنيوية، وهي ما يُسنَد إلى ما يكمل البناء الصرفي والنحوي والمعنوي للفعل (كالفاعل والمفعول به ونائب الفاعل)، والحالات الإعرابية المعجمية، وهي ما يُسند إلى ما لا يرتبط نحوياً أو معنوياً بالمانح، والذي ليس له بناءٌ نحوي أو صرفي (ذلك أنه ليس له أركان أو ما يسمى بالبنية الموضوعية[4])، وهذه الحالات الإعرابية من قبيل النسخ، وكذلك الحالات الإعرابية التلقائية، أي المكتسبة في غياب ما يمكن أن ينصب أو يجر، وهذه الحالات الإعرابية هي ما نراه على المبتدأ والخبر في الجملة الإسمية في غياب "إنَّ" وأخواتها و "كانَ" وأخواتها.

وأما فيما يخص اللهجة العمانية واستراتيجيتها لإزالة اللبس وتوضيح مَن يقوم بالفعل مِمَن يقع عليه الفعل، فقلنا إنها تستخدم علامات سمات التطابق مع الفاعل والمفعول به لهذا الغرض، والتي تنوب عن علامات الحالات الإعرابية، والتي لا توجد في اللهجة العمانية. وأوضحنا أن علامات سمات التطابق يمكن أن تنوب عن علامات الحالات الإعرابية حتى في اللغة العربية الفصحى، وذلك عندما لا تظهر علامات الحالات الإعرابية، إما لأن الكلمات التي تحمل علامات الحالات الإعرابية (وهي الفاعل والمفعول به) غائبة، أو لأنها لا تستطيع أن تحمل علامات الحالات الإعرابية (لأسباب غير صوتية)، وهو ما ينطبق على الضمائر في اللغة العربية الفصحى.

[1] phonotactics

[2] verbal case

[3] structural case

[4] argument structure

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

البلوشي، راشد (٢٠٢٠). مراجعاتٌ في نحو اللغة العربية .المجلة الدولية للسانيات العربية، (2-1)6، .67-45

حسن، عباس (١٩٧٤). النحو الوافي: مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (الطبعة الثالثة). القاهرة: مطبعة دار المعارف.

النادري، محمد أسعد (١٩٩٧). نحو اللغة العربية: كتابٌ في قواعد النحو والصرف (الطبعة الثانية). بيروت: المكتبة العصرية.

References

The Noble Quran.

Al-Balushi, R. (2011). *Case in Standard Arabic: The untraveled paths* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Toronto, Toronto, Canada.

Al-Balushi, R. (2013). Verbal and nominal case suffixes in Standard Arabic: A unified account. *Brill's Annual of Afroasiatic Languages and Linguistics, 5*(1), 35–82.

Al-Balushi, R. (2016). The believe-construction in Standard Arabic. *Journal of Linguistics, 52*(1), 1–36.

Al-Balushi, R. (2018). The relationship between agreement and morphological case: Evidence from Arabic. *Concentric: Studies in Linguistics, 44*(2), 69–109.

Al-Balushi, R. (2019). Subject licensing in non-verbal clauses in Arabic. *Brill's Journal of Afroasiatic Languages and Linguistics, 11*(2), 249–282.

Al-Balushi, R. (2020). *Murājaʿātun fī naḥwi al-lughati al-ʿarabiyya. al-Majalla al-dawliyya li-lisāniyyāt al-ʿarabiyya, 6*(1–2), 45–67.

al-Nādiri, M. A. (1997). *Naḥwu al-lughati al-ʿarabiyya: Kitābun fī qawāʿidi al-naḥwi wa-l-ṣarf* (al-ṭabʿa al-thāniya). al-Maktaba al-ʿAṣriyya.

Aoun, J. (1979). *On government, case-marking and clitic placement* [Unpublished manuscript]. MIT.

Bennis, H. (2007). Featuring the subject in Dutch imperatives. In W. van der Wurff (Ed.), *Imperative clauses in generative grammar* (pp. 113–134). John Benjamins.

Burzio, L. (1986). *Italian syntax: A government-binding approach*. Reidel.

Chomsky, N. (1980). On binding. *Linguistic Inquiry, 11*(1), 1–46.

Chomsky, N. (1981). *Lectures on government and binding*. Foris.

Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 1–52). MIT Press.

Cowper, E. (2005). The geometry of interpretable features: Infl in English and Spanish. *Language, 81*(1), 10–46.

Fabb, N. A. J. (1984). *Syntactic affixation* [Unpublished doctoral dissertation]. MIT.

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer.

Fassi Fehri, A. (2009). *A lexicon of linguistic terms*. Dar al-Kitab al-Jadid.

George, L., & Kornfilt, J. (1981). Finiteness and boundedness in Turkish. In F. Heny (Ed.), *Binding and filtering* (pp. 105–127). MIT Press.

Han, C. (1998). *The structure and interpretation of imperatives: Mood and force in universal grammar* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Pennsylvania.

Ḥasan, ʿA. (1974). *al-Naḥw al-wāfī: Maʿa rabṭihi bi-l-asālīb al-rafīʿa wa-l-ḥayāt al-lughawiyya al-mutadjaddida* (al-ṭabʿa al-thālitha). Maṭbaʿat Dār al-Maʿārif.

Henry, A. (1995). *Belfast English and Standard English: Dialect variation and parameter setting*. Oxford University Press.

Legate, J. A. (2008). Morphological and abstract case. *Linguistic Inquiry, 39*(1), 55–101.

Mohammad, M. A. (1990). The problem of subject-verb agreement in Arabic: Towards a solution. In M. Eid (Ed.), *Perspectives on Arabic linguistics* (pp. 95–125). John Benjamins.

Mohammad, M. A. (2000). *Word order, agreement and pronominalization in Standard and Palestinian Arabic*. John Benjamins.

Ouhalla, J. (1994). Verb movement and word order in Arabic. In D. Lightfoot & N. Hornstein (Eds.), *Verb movement* (pp. 41–72). Cambridge University Press.

Pesetsky, D., & Torrego, E. (2001). T-to-C movement: Causes and consequences. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 355–426). MIT Press.

Pesetsky, D., & Torrego, E. (2004). Tense, case, and the nature of syntactic categories. In J. Guéron & J. Lecarme (Eds.), *The syntax of time* (pp. 495–538). MIT Press.

Roberts, I. G. (1985a). *The representation of implicit and dethematized subjects* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Southern California.

Roberts, I. G. (1985b). Agreement parameters and the development of English modal auxiliaries. *Natural Language and Linguistic Theory, 3*(1), 21–58.

Roeper, T., & Vergnaud, J.-R. (1980). *The government of infinitives* [Unpublished manuscript]. University of Massachusetts, Amherst.

Rupp, L. M. (1999). *Aspects of the syntax of English imperatives* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Essex.

Ryding, K. (2005). *A reference grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge University Press.

Schütze, C. (1997). *INFL in child and adult language: Agreement, case, and licensing* [Unpublished doctoral dissertation]. MIT.

Schütze, C. (2001). On the nature of default case. *Syntax, 4*(3), 205–238.

Soltan, U. (2007). *On formal feature licensing in minimalism: Aspects of Standard Arabic morphosyntax* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Maryland.

Wright, W. (1896). *A grammar of the Arabic language* (Vol. 1). Cambridge University Press. (Original work published 1859)

Zagona, K. (1982). *Government and proper government of verbal projections* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Washington.

Zanuttini, R. (1991). *Syntactic properties of sentential negation: A comparative study of Romance languages* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Pennsylvania.

HOW TO CITE THIS ARTICLE

Al-Balushi, R. (2024). Case in Standard Arabic and Omani Arabic. *LANGUAGE ART*, *9*(1):51-66, Shiraz, Iran. [in Arabic]

DOI: 10.22046/LA.2024.03

URL: https://www.languageart.ir/index.php/LA/article/view/347

Language Art, 9(1): pp. 51-66, 2024, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2024.03 DOR:
فصلنامه هنر زبان، دوره ۹، شماره ۱، سال ۲۰۲۴، از صفحه ۵۱ تا ۶۶

حالت‌های اِعراب در زبان عربی فصیح و لهجه عُمانی

دکتر راشد علی البلوشی[1]

استادیار زبان‌شناسی (نحو و صرف زبان عربی)، گروه زبان انگلیسی و ترجمه
دانشکده هنر و علوم اجتماعی، دانشگاه سلطان قابوس،
الخوض، سلطان‌نشین عُمان.

(تاریخ دریافت: ۳ فروردین ۱۴۰۲؛ تاریخ پذیرش: ۲۶ مرداد ۱۴۰۲؛ تاریخ انتشار: ۹ آذر ۱۴۰۲)

چکیده

این مقاله به بررسی مفهوم «اعراب ساختاری» و نقش نحوی آن می‌پردازد و همچنین ویژگی‌های فعلی را تحلیل می‌کند که بر اساس آن‌ها، حالت فاعلیِ ساختاری به نهاد و حالت مفعولیِ ساختاری به مفعول در زبان عربی فصیح تخصیص می‌یابد. مقاله دربردارندهٔ نقدی بر برخی رویکردهای رایج (مطرح‌شده در چارچوب زبان‌شناسی زایشی) درباره ماهیت این ویژگی‌هاست. سپس رویکردی نوین برای تبیین داده‌های مربوط به اعراب ساختاری در زبان عربی فصیح ارائه می‌شود. همچنین مقاله به بررسی سازوکاری می‌پردازد که لهجه عُمانی ــ گونه‌ای از عربی که اسم‌ها در آن اعراب صرفی ندارند ــ برای تحقق نقش نحویِ اعراب ساختاری به‌کار می‌گیرد. در پایان، پرسشی در ارتباط با این سازوکار در مقایسه با زبان عربی فصیح طرح می‌شود و پاسخی مستدل به آن ارائه می‌گردد.

واژه‌های کلیدی: اعراب ساختاری، اعراب فعلی، اعراب صرفی، توافق، نیابت.

[1] Email: rash5222@squ.edu.om

Language Art, 9(1): pp. 51-66, 2024, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2024.03 DOR:
Article No.: 91.31.140211.5166

ORIGINAL RESEARCH PAPER

Case in Standard Arabic and Omani Arabic

Dr. Rashid Ali Al-Balushi[1]
Associate Professor of Linguistics (Arabic Syntax and Morphology), Department of English and Translation, College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Al-Khoud, Sultanate of Oman.

(Received: 23 March 2023; Accepted: 17 August 2023; Published: 28 February 2024)

This paper looks into the concept of structural case and its syntactic function, as well as into the verbal features that license structural nominative case to the subject and structural accusative case to the object in Standard Arabic. The paper includes a critique of some of the current approaches (proposed within generative linguistics) to the nature of those features. The paper then provides a new approach to account for the structural case facts in Standard Arabic. The paper also looks into the mechanism that Omani Arabic, a variety whose nouns do not inflect for case, uses to achieve the syntactic function of structural case. The paper then raises a question about this suggested mechanism in relation to Standard Arabic and provides a well-supported answer to it.

Keywords: Structural Case, Verbal Case, Morphological Case, Agreement, Deputization.

[1] Email: rash5222@squ.edu.om